ملف المؤتمر السنوي

الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق

الاستاذ المساعد الدكتور
عبد الجبار احمد عبد الله(*)

المقدمة

اذا كان الكثير من دول العالم قد انخرطت في حركة التحول الديمقراطي، بموجاتها المتعددة، سواء كانت هي راغبة ام مضطرة، نتيجة لدوافع داخلية ام خارجية ام كلاهما، فان العراق لم ينخرط في حركة التحول الديمقراطي، وبموجتها الاولى، الا بعد التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣.

واذا كانت الدول التي سبقت العراق في الدخول في حركة التحول الديمقراطي قد باشرت خطوات واجراءات التحول بعد سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي كأنموذج للحكم الشمولي فان العراق باشر، وبعد اربعة عشر عاما من سقوط الاتحاد السوفيتي، خطوات واجراءات التحول الديمقراطي بعد سقوط النظام الاستبدادي.

واذا كان هذا التأخير له ظروفه الموضوعية والذاتية فيما مضى، فان المناخ السياسي الذي توفر للعراق مع وجود نخب سياسية وقوى سياسية عراقية تؤمن بالديمقراطية والتعددية ستكون هي الظروف الموضوعية والذاتية الداعمة لحركة التحول الديمقراطي في العراق ولن يكون هناك أي مبرر للتأخير.

والانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ هي واحدة من خطوات التحول الديمقراطي في العراق، وهي الخطوة الاولى الصحيحة ولكنها لايجب الا تكون الاخيرة او النهائية لان حركة التحول الديمقراطي تحتاج لخطوات عديدة تزدف وتعزز عملية الانتخابات.

يحاول هذا البحث التطرق لبيان اهمية الانتخابات في حركة التحول الديمقراطي في العراق وجدواها وذلك في مباحث ثلاثة خصص المبحث الاول لماهية التحول الديمقراطي والقواعد الاساسية المتحكمة في التحول.

اما المبحث الثاني فقد كرس لتناول الاطار القانوني والسياسي للتحول الديمقراطي في العراق وتقويمه في حين تناولنا في المبحث

(*) كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

الثالث الانتخابات والتحول الديمقراطي مابين التنظير والتغير.

واخيراً جاءت الخاتمة مدونين بها عدداً من الاستنتاجات الاساسية.

المبحث الاول

في ماهية التحول الديمقراطي

بداية سنحاول اعطاء تعريف للتحول الديمقراطي وبعض مؤشراته، حتى يكون لنا القياس الذي نقيس به حالة التحول الديمقراطي في العراق.

يقصد بالتحول الديمقراطي "تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة اشكالها والوانها لتحل محلها نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة او الوصول اليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور[1] او هي عملية الانتقال من الحكم السلطوي الى الحكم الديمقراطي"[2] وهي عند اخرين "العملية التي تصبح خلالها ممارسة السلطة السياسية اقل تعسفاً واقل استثناء للاخرين"[3].

ويميز هذا الاتجاه مابين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي لينصرف الاول الى عملية التغير تجاه الانتخابات الحرة والمشاركة الشعبية وحرية الجماهير، وتحول تجاه الحكم الديمقراطي، اما التحول الليبرالي فهو تغير يحد من سلطة الدولة في التدخل في حياة الناس ويسمح بالتعبير الاكثر حرية وبدرجة اكبر لنشاط المعارضة.[4]

وفيما يخص التعريفين الاولين يذهب البعض من الباحثين الى ان النظام السلطوي اكثر قدرة على الاستمرار من النظام الشمولي كونه اكثر مرونة مما يتيح فرصة لتطويره من داخله عندما تتفاقم ازمته بخلاف النظام الشمولي الذي ينهار تحت وطأة ازمته. ومن ان النظام السلطوي يستطيع التحول من داخله باتجاه نظام تعددي مقيد تتباين فرص تطوره تدريجياً الى نظام ديمقراطي.[5]

وعندما نقارن بين النظام السلطوي والشمولي، نجد ان السلطوية هي عقيدة تؤكد قدرتها على صيانة النظام والسلطة من خلال التماسك والقوة والاكراه سواء بذريعة حكم الفرد الواحد ام الطبقة المتميزة ام سيطرة مبدأ ما، وتركيز السلطة بيد الاقلية والممارسة الاعتباطية لها وفردانية صنع القرار وعدم فتح باب الحوار والمنافسة، المسيطر عليها ووجود سلطات ثلاث شكلية مع استخدام واسع للقمع[6] اما الشمولية فهي نظام حكم يكون الحزب الواحد مسيطر على السلطة السياسية والقانونية والعسكرية ويحاول اعادة هيكلية المجتمع والتدخل بالحياة الشخصية للافراد والسيطرة على رغباتهم وتحركاتهم وحرياتهم مع ايدلوجية تغطي كل مجالات الحياة وحزب سياسي وحيد يقوده شخص واحد ونظام واسع للرعب وتوجيه

مركزي للاقتصاد وسيطرة كاملة على وسائل الاعلام(٧).

وتطبيقاً على الحالة العراقية في النظام السابق نجد ان التمييز هنا غير مجدي لان النظام السابق كان يجمع كل المواصفات المذكورة اعلاه وهو اصلاً ظاهرة سياسية فريدة من نوعها لن تتكرر ولا تؤطرها أي قواعد اكاديمية او بحثية.

وعلى العموم فان التحول هو تحول من حالة سلبية الى حالة ايجابية، سواء كانت الحالة السلبية هي الحكم السلطوي او الحكم الفردي والتعسف في السلطة واستثناء الاخرين الى الحالة الايجابية النقيض والمضاد لكل مقومات الحالة السلبية.

ومقومات هذه الحالة الايجابية تتجسد في التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات وحق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار ومراقبة سلوك الحكام والتعددية الحزبية(٨) وهذه المؤشرات هي اركان وعناصر النظام السياسي الديمقراطي.

ومع وجود هذه المؤشرات المهمة فان البعض يذهب الى ماهو ابعد منه والتأكيد على ان الديمقراطية ليست مجرد اقامة احزاب سياسية او اجراء انتخابات حرة بشكل دوري ولكنها تتطلب كفاحاً مستمراً من اجل الحفاظ على القيم الديمقراطية من كافة الاخطار المحدقة بها من كل جانب وفي كل وقت.(٩)وما نراه انه تصور سليم، يوازن ما بين الجانب الشكلي والرسمي من جهة والجانب الاهم الذي يتصل بعموم قيم المواطن، الذي يفترض ان تكون هذه المؤسسات لخدمته وليست للتحكم به.

وللتحول الديمقراطي مجموعة شروط ومراحل بحسب نموذج روستو وهي شرط الخلفيات وثلاثة مراحل ويقصد بشرط الخلفيات ان معظم الناس لايخامرهم أي شك او تحفظات ذهنية حول ماهية الوحدة السياسية التي ينتمون اليها"(١٠)

اما المراحل فهي المرحلة التحضيرية ومرحلة لحظة القرار واخيراً مرحلة التعود في المرحلة الاولى يكون هناك صراع متواصل وحاد يؤدي الى انهيار النظام اللاديمقراطي، اما لحظة القرار فيقصد بها حدوث قرار واع بتبني الحكم الديمقراطي، واخيراً تأتي مرحلة التماسك التي تحدث عندما يتعود السياسيون والناخبون على هذا النمط من النظام، وهي مرحلة ليس فيها لاي من اللاعبين السياسيين او الاحزاب او المصالح المنظمة او القوى او المؤسسات او اية جماعة تزعم بان لها حق النقض لاي عمل يقوم به صانعوا القرار المنتخبون ديمقراطياً(١١) واستناداً لهذه الشروط والمراحل نجد تباين خبرة الدول في التحول الديمقراطي فهناك دول قطعت شوطاً كبيراً في طريق التحول ودول اخرى مازالت في بداية طريق التحول ودول نجحت نجاحاً واستقراراً في تحولها ودول اخرى

عانت من بعض مؤشرات عدم الاستقرار السياسي[١٢].

ومثلما ان لكل موقف سياسي وعملية سياسية، ودوافع تحركه، فان دوافع التحول الديمقراطي تقسم الى قسمين، دوافع داخلية واخرى خارجية وبعض من اسباب التحول نابعة من داخل المجتمع مثل حالة الهند وبعضها مفروضة على المجتمع من خارجه مثل اليابان عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وبعضها يتعلق برغبة الدول المعنية في تلقي المساعدات الخارجية حيث تربط الدول المانحة بين درجة التقدم الديمقراطي وبين حجم المعونات[١٣] او يكون التحول استجابة لضغوط داخلية وخارجية معاً تتواكب مع تحولات جذرية في النظام الدولي[١٤].

وتبعاً لذلك تتعدد نماذج التحول الديمقراطي فهناك النموذج الذي يأخذ صيغة المؤتمر الوطني كوسيلة لاعادة البناء السلمي للنظام السياسي مثلما حدث في دولة بنين في ١٩٩٠ والكونغو عام ١٩٩١، اما النموذج الثاني فهو الذي يأخذ تداول السلطة عبر الانتخابات بعد ان يقبل الرئيس بهزيمته في الانتخابات مثلما حدث في زامبيا عام ١٩٩١، والنموذج الثالث يأخذ نموذج الكفاح المسلح وحركات التمرد والعصيان مثل رواندا ١٩٩٠ ومالي ١٩٩١، اما النموذج الرابع فالذي يأخذ شكل التحدي المشروط الموجه مثلما حدث في الجزائر وتونس ونيجيريا في الثمانينات.[١٥]

وواقع ومسار عملية التحول الديمقراطي لاتسير في دربها بدون بعض القواعد والضوابط. وهذه القواعد يحددها بعض الباحثين في ثلاثة قواعد اساسية اولها شكل الحكومة وثانيها النظام الانتخابي وثالثها الجماعات التي تشارك او لاتشارك سياسياً.

فمن حيث شكل الحكومة يفضل البعض النظام البرلماني على الرئاسي وذلك لان الاخير حسب رأيهم يفتقد للميكانزم الذي يحقق التوافق بين النخبة والمعارضة والذي قد يؤدي لانهيار الديمقراطية اما النظام الانتخابي فهو نتاج لمصادمات مكثفة بين النخبة والعناصر المناوئة والمعارضة لها بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي الاكثر مناسبة من وجهة نظرها. وعندما يكون النظام الانتخابي مناسباً من وجهة نظر مختلف الاطراف الفاعلة سياسياً فان ذلك يحافظ على بقاء الديمقراطية واستمراريتها بينما اذا شعر احد الاطراف بظلم واقع عليه فان ذلك يدفعه الى اللجوء الى الاعمال غير المشروعة ويهدد بذلك استمرارية النظام ككل ويمكن ان يترتب على ذلك تقويض للديمقراطية، اما بالنسبة للجماعات المشاركة فهناك قوى تستبعد من ممارسة دور سياسي في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية بينما هناك قوى اخرى يسمح لها

بالدخول في مجال المشاركة السياسية للتعبير عن وجهة نظرها وحماية لمصالحها ولانجاح عملية التوفيق المساومة التي تنطوي عليها الديمقراطية.(١٦)

ومن الجدير بالذكر ان عملية التحول الديمقراطي، لاتتم بين ليلة وضحاها، اذ انها عملية طويلة وشائكة ومعقدة قد تحتاج لوقت طويل حتى تثمر ويتمتع بها جميع ابناء البلاد. وان كانت بداية خطوة التحول الديمقراطي تبدأ بتخفيف قبضة الحكم السلطوي او الاستبدادي فان نهاية الخطوات تحتاج لمقومات كثيرة. فقد تشهد عملية التحول الديمقراطي العديد من الصعوبات بعضها يتعلق بعدم توافر بعض او كل الشروط الداخلية اللازمة للتطور الديمقراطي مثل الضمانات القانونية والمؤسسية او وجود منظومة قيمية متفقة مع القيم الديمقراطية كالتسامح والمرونة والقبول بالحلول الوسط او استقرار خريطة الطبقات والشرائح الاجتماعية اضافة لوجود صعوبات تتعلق بزيادة الوزن السياسي لبعض الاتجاهات على نمو يهدد النخب الحاكمة.(١٧)

المبحث الثاني
الاطار القانوني والسياسي للتحول الديمقراطي في العراق وتقويمه

اولاً: الاطار القانوني والسياسي للتحول الديمقراطي في العراق وتقويمه

مما لاشك فيه ان التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣، كان الحد الفاصل مابين اشياء كثيرة، لعهد مضى وعهد قادم، مثلما كان هذا التاريخ هو بداية التحول الديمقراطي في العراق.

ومثلما هو معلوم فان النظام السياسي الذي ساد في العراق منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٣ لم يكن يندرج تحت النظم التنافسية الديمقراطية، فلم يكن ذلك النظام يسمح لابالتعددية السياسية والفكرية او بالتعددية الحزبية وكل ما حفلت به فترة ذلك النظام هو الحديث عن مشروع لدستور عراقي دائم، خصصت من مواده ٧٩ مادة(١٨) للحديث عن صلاحيات ومواصفات الرئيس، وليكون هذا الدستور ادامة لما سبق من مظاهر غير ديمقراطية.

وبعد سقوط ذلك النظام بدء الحديث رسمياً وفعلياً عن القيام بالعمليات والخطوات السياسية التي تخدم عملية التحول الديمقراطي. وهنا نشير الى ان التحول لم يكن من صنع النظام نفسه، أي لم يكن من نتاج بيئة داخلية، بل كان نتاج استخدام الاداة العسكرية التي اسقطت النظام، ومن ثم عملية التوافق مابين هذا العمل الخارجي ومن تولي زمام شؤون السياسة والنشاط السياسي في العراق، سواء كان سلطة ام ادارة، وفي اطار المنظومة الدولية التي هيأت القاعدة القانونية لمثل هذا التحول.

وفي اطار هذه القواعد القانونية، صدرت ثلاثة قرارات(١٩) من مجلس الامن الدولي، التي حددت

فيها خطوات التحول الديمقراطي في العراق.

ولو عدنا للقرار ١٤٨٣ الصادر في ٢٠٠٣/٥/٢٢ لوجدنا ان المقدمة تؤكد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية... وتصميمه على ضرورة ان يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون انفسهم على وجه السرعة. وكذلك تشجيع الجهود التي يبذلها الشعب العراقي من اجل تشكيل حكومة تمثله استناداً الى مبدأ سيادة القانون.

وقد طلبت المادة ٤ من سلطة الاحتلال ان تعمل على تهيئة الظروف التي يمكن فيها للشعب العراقي ان يقرر حرية مستقبله السياسي اما المادة الثامنة الفقرة ج فقد طلبت من الامين العام العمل وبصورة مكثفة مع سلطة الاحتلال ومع شعب العراق والجهات الاخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وانشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم الممثل للشعب بما في ذلك العمل الجماعي من اجل تسيير العملية التي تفضي الى قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دولياً.

اما المادة التاسعة فقد ايدت قيام شعب العراق بمساعدة السلطة وبالعمل مع الممثل الخاص لتكوين ادارة عراقية مؤقتة بوصفها ادارة انتقالية يسيرها العراقيون الى ان ينشئ شعب العراق حكومة ممثلة له معترف بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة.

اما القرار ١٥١١ الصادر في ٢٠٠٣/١٠/١٦، فنجد ان مقدمة القرار المحت على ضرورة التعجيل بحلول اليوم الذي يتولى فيه العراقيون ادارة شؤونهم بأنفسهم. اما فقرات ذلك القرار فقد اكدت على بعض المسائل المهمة: منها ان الفقرة ١.. اشارت الى قيام شعب العراق بتشكيل حكومة ممثلة للشعب معترف بها دولياً تتولى المسؤوليات المنوطة بالسلطة. والفقرة الثانية التي اكدت ضرورة انشاء مجلس الحكم الممثل للشعب على نطاق واسع كخطوة هامة نحو انشاء حكومة ممثلة للشعب معترف بها دولياً. والفقرة الرابعة.. التي دعت مجلس الحكم ووزراءه هم الاجهزة الرئيسية للادارة المؤقتة العراقية التي تجسد سيادة العراق خلال الفترة الانتقالية الى ان يتم انشاء حكومة ممثلة للشعب.

هذا الى جانب الفقرة السادسة والعاشرة اللتان اكدتا على الجدول والبرنامج الزمني لصياغة دستور جديد للعراق واجراء انتخابات دائمية، وعقد المؤتمر الدستوري عن طريق الحوار الوطني كمعلم في الانتقال الى الممارسة الديمقراطية والاستفادة من خبرة الامم المتحدة.

اما القرار الاخير ١٥٤٦ والصادر في ٢٠٠٤/٦/٨ فقد جاء لينهي الاحتلال قانونياً وليس فعلياً، وتأكيد اقرار الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للحكم الديمقراطي وتحديد سقف زمني محدد للعملية

الانتخابية وبناء نظام سياسي قائم على العملية الانتخابية فقط كما جاء في الفقرة ج من المادة ٤.

وعلى الجانب المحلي فقد اصدر مجلس الحكم العراقي في ١٦ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٣ بيانا صحفيا بشأن التحول السياسي في العراق محددا فيه بعض النقاط الاساسية التي تبدأ من صياغة قانون لادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، واحترام حقوق الانسان واحترام الحريات الاساسية، وتأكيد الفصل بين السلطات الثلاث وادخال درجة من المركزية في ادارة المحافظات واقرار مبدأ السيطرة المدنية على قوى الامن والجيش واقامة نظام ديمقراطي فدرالي تعددي موحد يحترم الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي مع ضمان حقوق الاديان والطوائف الاخرى، وينتهي البيان بتأكيده على اقرار الدستور الدائم وتحول السلطة الى حكومة منتخبة وفق احكامه ولم يغفل البيان ضرورة فتح باب الحوار الواسع لكل القوى والشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية ولعموم المواطنين.(٢٠)

وهذا البيان وما نص عليه من خطوات قد اخذ ينفذ فعليا وما الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٥/١/٣٠ الا واحدة من خطواته ولكن تجدر الاشارة هنا الى ان هناك خطوات اخرى قد اتفق عليها ولكنها لم تأخذ نصيبها في حيز التطبيق او بعض بنودها مثل ذلك الاتفاقية التي عقدت بين رئيس مجلس الحكم في دورة جلال الطالباني والسفير بول بريمر في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ سميت باتفاقية حول تشكيل الحكومة الجديدة في العراق والتي كانت محط انتقادات كثيرة من القوى السياسية والحزبية والدينية في العراق.(٢١)

وقبل ذلك كانت هناك الخطوات السابقة التي حددها بول بريمر في خطابه للشعب العراقي في الخامس من ايلول من ٢٠٠٣اذ تحدث فيه عن خطوات الديمقراطية في العراق والتي هي:-

أ. تشكيل حكومة عراقية مؤقتة.
ب. كيفية صياغة الدستور.
ج. تعين الوزراء.
د. وضع دستور جديد.
ه. اقرار الدستور.
و. انتخاب الحكومة.
ز. انهاء سلطة التحالف وقيام حكومة عراقية بسلطات ذات سيادة.

وبعد اكتمال قانون ادراة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٢٠٠٤/٣/٨ والمصادقة عليه من اعضاء مجلس الحكم كافة، ذهبت المادة الثانية وفي الفقرة أ/ب الى تحديد طبيعة التحول الديمقراطي وحدوده الزمنية في العراق.

ففي الفقرة أ/ب حددت مدة المرحلة الانتقالية بـ"المرحلة التي تبدأ في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ حتى تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب

دستور دائم كما ينص عليه هذا القانون وذلك في موعد اقصاه ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥ الا في حالة تطبيق المادة ٦١ من هذا القانون... والفقرة ب حددت طبيعة المرحلة الانتقالية والتي تتألف من فقرتين الاولى تبدأ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ والثانية تبدأ بعد تأليف الحكومة العراقية الانتقالية والتي تتم بعد اجراء الانتخابات للجمعية الوطنية وتنتهي عند تأليف حكومة عراقية وفقاً لدستور دائم".[٢٢]

وبعد اجراء الانتخابات في ٢٠٠٥/١/٣٠ ومهما كان شكل الحكومة التي سوف تشكل فان مدتها ستنتهي مع اجراء انتخابات الحكومة الدائمة بعد اصدار الدستور الدائم للعراق.

ثانياً: تقويم مسارات التحول الديمقراطي في العراق.

كل عملية تحول تتم وفق ظروف معينة يصعب من خلالها التوصل الى صياغة ملامح عامة لذلك فانه من الصعب تحديد جدول زمني للتحول الديمقراطي في العراق ونشير هنا الى ان انتقال السلطة يجب ان يكون مرتبطاً بعلامة دالة محددة وانه من الخطأ ان يحدد جدول زمني اعتباطي لعملية انتقالية وتتعين على سلطة الائتلاف المؤقتة ان تضع علامات دالة محددة لابد من الوفاء بها بمرور الوقت وربطها بأنتقال للسلطات خطوة بخطوة الى مؤسسات عراقية، علامات دالة مثل توطيد الامن، تطوير مجتمع مدني، البدء بعملية انتخابية[٢٣] وهكذا.

كما ان تحديد الخطوات قد لايكتب لها النجاح كلها فعلى سبيل المثال ان خطة وخطوات بريمر قد قد تلكأت اذ تخلى بريمر عن خطط عقد مؤتمر وطني عراقي واعلن عن نيته خلق ادارة انتقالية عراقية تتألف من مجلس سياسي من شأنه ان يرشح عراقيين للخدمة كوزراء انتقاليين بصفة استشارية وعقد مؤتمر دستوري لصياغة دستور جديد والسبب حسب رأيه ان المؤتمر الوطني يمكن ان يؤدي لتوفير ميزة غير عادلة للتجمعات السياسية القائمة التي قد لاتكون ممثلة لقطاعات اكبر من السكان العراقيين وكذلك الرغبة في السماح لمشاركة عراقية اسرع في عملية الحكم.[٢٤] والسؤال الذي يثار هنا لماذا ضمنت احدى قرارات مجلس الامن الحديث عن اهمية المؤتمر الوطني اذا كان لايحقق عنصر العدالة حسب وجهة نظر الحاكم المدني بول بريمر.

من جانب اخر فان بعض النصوص القانونية، سواء في قرارات مجلس الامن او في قانون ادارة الدولة، لم تطبق كما هي فبعض فقرات قرارات مجلس الامن نصت على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية لكنها لم تحقق ولم يطرح الحديث بشكل جدي عنها الا بعد

اعلان نتائج الانتخابات ولكنها تنتظر ايضاً الخطوات التطبيقية فعلاً.

اما بعض التواريخ في قانون ادارة الدولة فلم تكن مقدسة تمام القدسية التي تحاول سلطة الاحتلال تسييدها في الدستور العراقي الدائمي المرتقب فموعد تسليم السلطة والسيادة تم في ٦/٢٨/ وليس في ٣٠ من حزيران كما ان الانتخابات جرت في ٣٠ وليس ٣١ من كانون الثاني ٢٠٠٥ ولكن هنا لانميل الى تقديس التواريخ بقدر ما نود الاشارة ان النسبية هي التي تحكم مسار الديمقراطية لذلك حذاري من تحديد خطوات زمنية محددة قد لا تتحقق.

وما يزيد من تعثر الخطوات حسب التقرير رقم واحد عن الوضع في العراق والذي كتبته السيدة رند رحيم فرانكي وهي التي شغلت سفيرة العراق في الولايات المتحدة هو مايلي:-(٢٥)

أ. غياب احزاب منظمة. فالاحزاب السياسية ليست شيئاً اكثر من مجموعات من الموالين تتحلق حول شخصية قيادية ولا وجود لهيكل تنظيمي حقيقي.

ب. ضعف الوسط الديمقراطي وعدم امتلاكه المؤسسات او القدرة التنظيمية لتعبئة الجماهير وعدم قدرته على التنافس مع التيارات الاخرى.

ج. قلة المبالغ المخصصة لدعم عملية الديمقراطية في العراق بشكل عام وكذلك المخصصة لمنظمات غير الحكومية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني.

د. ان نظام الحصص القائم على الطائفة والعرق يقوض الامل بانجاز مواطنة عراقية عامة بتأكيد الهوية الطائفية والولاء على حساب الهوية العراقية.

وللارث الاستبدادي الذي خلفه النظام السابق له اثار سلبية على عملية التحول الديمقراطي في العراق فمن المسائل المهمة والحيوية في بناء الديمقراطية هو وجود تراكم من الخبرات السياسية التي تخدم المسيرة التاريخية في درب الديمقراطية. والتحول لن يكون هكذا عن طريق وصفه طبية سياسية جاهزة يتبعها المواطن العراقي بل عبر عملية صيرورة سياسية واجتماعية وثقافية وتربوية. هذا التراكم غاب عن المواطن العراقي بسبب ان النظام السابق قد رسخ ثقافة الاستبداد والخضوع وليس ثقافة المساهمة والمشاركة، ولذلك فان المواطن العراقي يعاني من ضعف في النضج السياسي بسبب عدم انتهاج العراقين للسلوك الديمقراطي.(٢٦)

وهنا يرى البعض انه في بلد تعد التقاليد الديمقراطية فيه اضعف من تلك الموجودة في وسط اوربا من الخطأ ان نتوقع ان تزدهر الحرية فيه فور سقوط الطاغية.(٢٧)

وربما تكون الصعوبة ناجمة عن وجود الانقسامات الاجتماعية في

المجتمع العراقي او بسبب عدم وجود مجتمع متجانس اصلا[٢٨] ومخاوف البعض من الجهد لاحلال الديمقراطية يمكن ان يعمق الانقسامات وذلك انطلاقاً من انه سيطرة جماعة اثنية واحدة على العملية السياسية من شأنه ان يدفع الجماعات الاخرى لتقويض العملية السياسية.[٢٩]

المبحث الثالث

الانتخابات والتحول الديمقراطي بين التنظير والتغيير

تدخل الانتخابات بشكل اساسي في القواعد الثلاثة التي تحدثنا عنها في المبحث الاول والتي هي شكل الحكومة والنظام الانتخابي والجماعات المشاركة.

فمن حيث شكل الحكومة فان قانون ادارة الدولة قد حدد طبيعة هذا النظام في المادة الرابعة بـ"نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي (فدرالي) ديمقراطي تعددي..."[٣٠].

وكانت هذه المادة مثار جدل مابين من يرى عدم دقتها استناداً الى ان القانون اخذ بالنظام شبه الرئاسي وعدم صلاحية النظام الجمهوري للعراق[٣١] ومن وجد بان هذا النظام هو الملائم لواقع العراق الذي انهكه الحكم المشخصن[٣٢] مع اننا نرى ان القانون زاوج مابين النظام الرئاسي والبرلماني مع رجحان كفة رئيس الوزراء ثم ان بيان صلاحية من عدم صلاحية هذا الشكل من الحكومة ينبغي ان يحددها الشعب العراقي ومن دون شك فان اصل هذا التحديد والتقرير هو الانتخابات والاستفتاءات بكونها دعائم لاي عملية سياسية ديمقراطية.

والمهم هنا في تلبية شروط التحول الديمقراطي من قبل النظام الرئاسي او البرلماني والاقرب لتحقيق هذا التحول هو الذي ينبغي ان يسود الى جانب تحقيق متطلبات عدم التعسف باستخدام السلطة.

أما النظام الانتخابي فهو التجسيد القانوني والحقوقي لمبدأ الانتخابات فان الانتخابات العراقية التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ قد اعتمدت نظام القائمة المغلقة مع التمثيل النسبي ومهما كانت الدوافع وراء اعتماد هذا النظام الانتخابي، سواء كانت حزبية عراقية ام امريكية، فانه من واجب الحكومة العراقية المنتخبة التحرر من فكرة المغلقة سواء كانت على صعيد القوائم ام على صعيد السياسات اليومية المستقبلية. وذلك لضمان حدوث التحول الديمقراطي في اطار مقبول من الجميع ولن يكون لجهة على حساب جهة اخرى.

والواقع ان اهم مايمكن ان تقدمه الانتخابات في دعم التحول الديمقراطي انها تحول الصراع السياسي من صراع عامودي له صلة بالدين والطائفة والاقلية الى صراع افقي عابر لتلك الكيانات الثانية الاخرى والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وجعل مسرح الصراع ليس في عمق المجتمع بل في مؤسسات السطح السياسية مثل البرلمان.[٣٣]

ثم ان الانتخابات ستجعلنا نستطيع ان نعرف ان الديمقراطية على انها التصويت بوصفه مواطن وليس شيء اخر[٣٤] واذا ما ضمنا هذا المواطن فان التحول الديمقراطي من نظام عراقي استبدادي سيكون لصالح نظام عراقي ديمقراطي وليس الانتقال من اقلية معينة لصالح اغلبية معينة رغم ان المنطق الديمقراطي يفترض حكم الاغلبية ولكن منطق بناء الديمقراطية في العراق يجب ان يستند الى حكم المواطنة العراقية ليس الا.

ثم ان الانتخابات تعتمد على مجموعة شروط حتى يحقق لها النجاح وهذه الشروط تشمل:-[٣٥]

أ. ايمان النخب الحاكمة بضرورة التحول السلمي نحو الديمقراطية التعددية.

ب. الاتفاق بين الحكومة والمعارضة على الاجراءات والترتيبات الادارية والتنظيمية الخاصة بعملية الانتخاب.

ج. وجود مراقبين محايدين للاشراف على سير العملية الانتخابية لما يضمن نزاهتها وعدم تزويرها.

فمن حيث ايمان النخب الحاكمة فهو متحقق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، سواء كان في دورية وتناوب رئاسة مجلس الحكم وتناوب الوزراء في وزارتهم والركون للحوار في حل المشاكل التي واجهتهم واعتماد ركيزة التعددية في الرأي وقبول الرأي الاخر واعتماد سياسة التوافق والحلول الوسطى ما بين مجمل الاراء المطروحة ومن دون ان يكون هناك ظلم الرأي او لجهة او تعسف في استخدام السلطة.

ويمكن ان نقول ان الحوارات الجارية، ومنذ اعلان نتائج الانتخابات حتى الان هي حوارات بناءة، رغم ان فيها تأخير وتعثر، ولكن المهم ان الحوار قد اصبح المبدأ الاساسي في الحياة السياسية العراقية وهذا شيء مهم جداً لتعزيز التحول الديمقراطي في العراق.

وهنا نجد ان دور النخبة السياسية العراقية، ايجابي في اعتمادهم الحوار لان السبيل الوحيد لحل الصراع السياسي هو الوصول لطريق وتفاهم لادارة الخلاف من خلال صيغة تفاهم او تراض عام وهم في دورهم هذا قريبون من كل نظرية روبرت دال (Polyarchy) ونظرية دانكورت روستو عن التحول الى الديمقراطية، في تأكيدهما على كل من التفاهم والتوافق وادراك النخبة والجماعة السياسية بالخطر الناجم عن الانقسام.[٣٦]

ومن الضروري ان تستمر النخبة السياسية في عملها هذا مستقبلاً وخاصة في اشاعة قيم التسامح والمرونة والمصالحة والشرعية وذلك لن يكون طبقاً الا من خلال اعتماد الديمقراطية ثم ان سيادة النخب التساومية المرتكزة على التعددية والرضا المتبادل واعتماد الانتخابات وتقديم الخيارات المتبادلة لحل الخلافات بالطرق الشرعية سيعمل

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

على تجنيب العراق الكثير من المشكلات.[٣٧]

اما ما يخص الاتفاق ما بين النخبة والمعارضة، فان المعارضة السياسية في العراق لم توجد اصلاً، فالانتخابات والنظام الانتخابي والعملية السياسية كلها كانت موضع تقرير من الحكومة العراقية بالاتفاق مع سلطة الاحتلال وفي ظل غطاء لقرارات مجلس الامن الانفة الذكر.

ولكن بعد تشكيل الحكومة المقبلة فانه من المقرر ان يشهد البرلمان الجديد في العراق صيغة المعارضة السياسية من القوائم التي ربما لن تنظم للحكومة او من الشخصيات التي لديها افكار واراء لا تتوافق مع نهج الحكومة.

والافضل للتحول الديمقراطي في العراق ان يكون هناك معارضة سياسية والامتثال لقواعد العمل السياسي التي تحدد عمله بالمعارضة ومنها ان يكون العمل السياسي داخل النظام السياسي بدلاً من ان يكون على النظام السياسي، لان الفارق والاثر كبير.

اما مسألة المراقبين المحايدين، فان كان هناك ثمة نقص وضعف في اداء هذا الدور وخاصة من الامم المتحدة[٣٨] فانه يشترط تجاوزه وتلافيه في الانتخابات المقبلة وخاصة انها ستكون ليس الاقوى والاعظم من حيث المشاركين بها بل ومن حيث اهمية نتائجها وعلى كافة الصعد.

وعلينا ان نتذكر ايضاً من انه لايمكن الحديث عن تطور ديمقراطي حقيقي وجاد من دون ان تكون هناك انتخابات تتسم بالحرية والشفافية ليتمكن المواطنون من خلالها من ممارسة حق الاختيار بين اكثر من شخص واكثر من حزب واكثر من برنامج سياسي.[٣٩]

اما لو رجعنا للقاعدة الثالثة من قواعد المتحكمة في التحول الديمقراطي والخاصة بالجماعات المشاركة.

فان هناك الكثير من الذين لم يشاركوا في الانتخابات، باختلاف دوافعهم[٤٠] ولعل عدم مشاركة ستة ملايين من اصل ١٤،٠٠٠٠٠٠ يوضح حجم الذين لم يصوتوا، وايضاً باختلاف المسببات والدوافع، وهذا الامتناع رغم انه ممارسة لحق كون التصويت هو حق وليس واجب، الا انه يجدر معاودة تقويمة لاجل استبيان السلبيات والايجابيات من وراء هكذا امتناع.

وما نراه هو افضلية ومصلحية الدخول في العملية السياسية والاستفادة من المواد القانونية الكثيرة في قانون ادارة الدولة العراقية وكذلك المناخ الجديد في العراق الى جانب امكانية الاستفادة ما ممارسة لعبة الادوار السياسية الناتج عن سياسة التوافقات والائتلافات المعتمدة في الحياة السياسية في العراق.

وبعد التحقق من القواعد التي تحكم في التحول الديمقراطي والقواعد التي تعتمد عليها الانتخابات فان التساؤل الذي يطرح هو هل تكفي هذه القواعد لتحقيق شروط التحول ونجاح الانتخابات؟

وعند الاجابة نرى من ان الانتخابات الدورية والنزيهة هي ركن من اركان أي عمل سياسي ديمقراطي. وان الانتخابات هي واحدة من القواعد الاساسية في العمل السياسي والتي تقوم بعملية الفصل والحسم في التنافسات السياسية وبشكل سلمي ومقبول من الجميع ومتفق عليه منهم.

الا انه يجب علينا ان نشدد على ان الانتخابات لوحدها لاتستطيع ان تضمن التحول الديمقراطي في العراق، رغم ايجابياتها الكثيرة والتي لاخلاف عليها. فالقواعد المذكورة اعلاه رغم اهميتها لابد ان تردف بقواعد اخرى حتى تضمن سلامة التحول الديمقراطي في العراق ومن هذه القواعد مايلي:(٤١)

أ. التركيز على الحلول الوسطى والاعتدال والتكيف والتوافق مابين القوى السياسية والاجتماعية والدينية وهي تمارس نشاطها المتنوع سواء كان على مستوى السلطة ام في الموقف منها والتعامل معها.

ب. الا تكون هناك هيمنة طرف واحد على المعادلة السياسية والحكم ومن خلال احلال جماعية القرار السياسي ومأسسة القرارات والسلطة والاعتماد على البرامج الحزبية والسياسة وليس على الاشخاص.

ج. الموازنة ما بين الاكثرية والاقلية عبر اعتماد مبدأ ان الديمقراطية هي حكم الاكثرية الساعية الى تحقيق اهداف الديمقراطية المتمسكة بالقواعد والمبادئ المرتكزة على المؤسسات الديمقراطية.

الخاتمة

ان التحول الديمقراطي قد بدأ في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ وكل ما قبل هذا التاريخ من نشاط سياسي كان محصور في خانة الاستبداد والتسلط والدكتاتورية.

وهذا التحول الديمقراطي في العراق يختلف جذرياً عن تحولات في دول كثيرة في العالم فاذا كانت معظم التحولات الديمقراطية قد حدثت داخل النظام السياسي وبمبادرة من السلطة السياسية والنخب الحاكمة، وتحت ضغوط خارجية وداخلية الا ان الحالة العراقية كانت تتاح تدخل عسكري امريكي اسقط النظام الاستبدادي، بعد عجز القوى السياسية العراقية على اختلاف اطيافها من اسقاطه وهذا يعني ان العامل الخارجي كان الراجح في احداث التحول الديمقراطي العراقي.

ومع ذلك فان العامل الداخلي بعد عملية الاسقاط قد بدأ يأخذ دوره بشكل جلي واساسي، ولعل مستقبل

جامعة بغداد
مكتبة قسم العلوم السياسية

التحول الديمقراطي العراقي سيعتمد على ارجحية أي خيار من الخيارين الخيار الامريكي والثاني الخيار الديمقراطي العراقي الوطني.

والتوافق ان حصل بين الخيارين فانه سيكون عامل دفع للتحول الديمقراطي اما ان حصل تنافر فانه من المحتمل ان يضع اشكاليات في طريق التحول.

ثم ان التحول الديمقراطي في العراق شاركت فيه اطراف عراقية كثيرة وقوى سياسية وحزبية واجتماعية ودينية متنوعة وهذه لصالح التحول وتعزيزه ولكن يبقى مع هذا ضرورة ادخال القوى الاخرى المقاطعة او الممتنعة او المتحفظة على عملية التحول حتى تكتمل العملية ويحقق نوع من الاجماع على الطريق الديمقراطي، وهو امر مهم جداً وهنا سيحتاج التحول لمبادرات تتعلق بتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية واية مبادرة اخرى تخدم ذلك.

ونذكر هنا ان قرار مجلس الامن المرقم ١٥٤٦ مثلما ركز على التحول السياسي فانه اكد ايضاً على المصالحة والحوار ايضاً.

وقد اعتمد هذا التحول الديمقراطي في العراق بداية على ما يسمى الحكومة التمثيلية، الا انه بعد الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ فان الحكومة ستتحول من تمثيلية الى منتخبة وهذا يعني ان خياراتها ستكون اوسع لتجمع ما بين شرعية التمثيل وشرعية الانتخاب واذا ما استطاعت الحكومة ان تعززها بشرعية الانجاز فانه ستحقق مكاسب كثيرة واعتماد الانتخابات كركيزة في التحول، وما قبلها من سياسة التوافق والتحاور المتبادل لا يعني سوى ان الحياة السياسية في العراق في العهد الجديد ارتكزت على مسلمات ديمقراطية وابتعدت عن كل مسلمات السلطوية وهذا شيء قيم ومهم جداً.

ولكن مع ذلك فان الانتخابات وان كانت هي الخطوة الاساسية والمهمة لتحول الديمقراطي الا انها كانت فقط الخطوة الاولى في الطريق الصحيح ولكنها ليست الكاملة التي تحتاج لخطوات اخرى تدعمها وتعززها خطوات لا تساعد على انجاز التحول الديمقراطي في العراق حسب بل لنجعل هذا التحول الديمقراطي خير حافظ للوحدة الوطنية العراقية ولتكون هذه الاخيرة احدى دعامات التحول الديمقراطي في العراق.

---

(١) د.اكرام بدر الدين، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق اسيا، في محمد السيد سليم، التحولات الديمقراطية في اسيا، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٢.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) د. نجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الاسلامي، في العالم العربي، دار المنار، الاردن، ٢٠٠٢، ص٢٠.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) شيخنا محمدي ولد الفقيه، الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا، قراءة اولية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٨١، ٢٠٠٢، ص٨٦.

[٦] Eugen Jkolb, Aframework for political Anaylsis, prentice Hall, U.S.A, 1978, P. 71.

[٧] Robert Cord, political science, Appleton Century, New york, 1974, P. 113

[٨] د. نجيب الغضبان، المصدر السابق ذكره، ص٤١.

[٩] حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا: القضايا والنماذج وافاق المستقبل، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١١٣، ١٩٩٧، ص١٦.

[١٠] د. نجيب الغضبان، المصدر السابق ذكره، ص٢٨.

[١١] المصدر السابق نفسه، ص٢٩.

[١٢] اكرم بدر الدين، المصدر السابق ذكره، ص٢.

[١٣] احمد فارس، الانتخابات ومستقبل التطور الديمقراطي في كينيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٢، ١٩٩٨، ص ٢٠٦

[١٤] حمدي عبد الرحمن، المصدر السابق ذكره.

[١٥] الشيماء علي عبد العزيز، الصراع السياسي في الكونغو برازفيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣١، ١٩٩٨، ص٢٤٩،
حمدي عبد الرحمن، المصدر السابق نفسه.

[١٦] اكرام بدر الدين، المصدر السابق ذكره، ص٣.

[١٧] د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . ٢٠٠١، ص١٦٩.

[١٨] انظر: رعد الجدة، التشريعات الدستورية العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩، ص١٢٨.

[١٩] القرار ١٤٨٣ الصادر في ٢٠٠٣/٥/٢٢
القرار ١٥١١ الصادر في ٢٠٠٣/١٠/١٦
القرار ١٥٤٦ الصادر في ٢٠٠٤/٦/٨

[٢٠] نص البيان الصحفي في جريدة الصباح، بغداد، العدد ١١٨ في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

[٢١] بيان الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) حول الاتفاقية بعنوان اتفاقية لتكريس الاحتلال وليس الانسحاب الامريكي في ٢٠٠٣/١١/١٨.

[٢٢] قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

[٢٣] مجلة المستقبل العربي، رؤية سياسية واستراتيجية للعملية الانتقالية في العراق، بيروت، العدد ٢٩٤، ٢٠٠٣، ص١٣٢.

[٢٤] المصدر السابق نفسه، ص١٣١.

[٢٥] رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٩، ٢٠٠٣، ص٨٠-٨٢.

[٢٦] د. عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٩، ٢٠٠٤، ص١١٥.

[٢٧] الانترنت، معهد امريكي يبحث في سبل ارساء قواعد الديمقراطية في العراق.

[٢٨] د. عبد الجبار احمد عبد الله، المصدر السابق ذكره، ص١١٥.

[٢٩] الانترنت، المصدر السابق ذكره.

[٣٠] قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

[٣١] د. نديم عيسى، ملاحظات حول الخيار الرئاسي في العراق مجلة الطوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٩، ٢٠٠٤، ص٧١.

[٣٢] د. ازهار عبد الكريم، الديمقراطية الدستورية، اوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص٢٥.

[٣٣] د. جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ص١١-١٢.

(٣٤) المصدر السابق نفسه، ص١٣.
(٣٥) حمدي عبد الرحمن، المصدر السابق ذكره، ص٢١.
(٣٦) شيخنا محمد ولد الفقيه، المصدر السابق ذكره، ص٩٠.
(٣٧) د. عبد الجبار احمد، المصدر السابق ذكره، ص١٣٢.
(٣٨) م. م. همسة قحطان، الامم المتحدة والانتخابات العراقية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص٩٦.
(٣٩) د. ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق ذكره، ص٢٢٤.
(٤٠) د. حازم علي، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق وموقف القوى السياسية والحزبية منه، اوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص٤٦.
(٤١) د. عبد الجبار احمد، المصدر السابق ذكره، ص ص١٣٣-١٣٤.